

## على الخلاف

## ربيع الفتنة

## نزف الطوائف نهاية «الكوزموبوليتية»

بدأ ربيعاً عربياً. أو هكذا قالوا. ثورات لاستعادة كرامة مفقودة. رغيف وحرية. أو هكذا قالوا. ازدهار ورخاء موعودان. عودة الإنسانية إلى الإنسان. حد أدنى من مقومات الحياة. استقلال وطني. أو هكذا قالوا. فوضى واضطرابات. اعتقالات بالجملة.

تعذيب وعذاب. أو هكذا حصل. ديكتاتورية واستبداد. شلالات من الدماء. تكفير بلا تفكير. أو هكذا حصل. تعميق للتبعية. تكريس للروح الانهزامية. تسليم بالكيان الصهيوني.

نبش للتاريخ وتلاعب بالجغرافيا. أو هكذا حصل. ربيع العرب سرعان ما تحول إلى خريف إسلاموي لم يسلم منه أحد. من طنجة إلى دمشق، مروراً بليبيا وتونس والجزائر ولبنان والأردن والخليج والعراق.

بل «ربيع الفتن» الذي أزهق حقاً دينياً، ونزعات استنصالية مذهبية، لم توفر مسيحيين ولا شيعة. وهم الهلال الشيعي تحوّل قناعة. بات المسيحي غريباً في أرضه. وكله تحت راية ثورات الحرية والديموقراطية. ثورات تجرعتها الشعوب سموماً، حتى كادت تترحم على طغاة الماضي القريب. ما يحصل في مصر قد يكون نموذجياً. صحيح أنه لم يبلغ حد التطهير المذهبي الذي تشهده سوريا، لكنه الأصدق تعبيراً عما فعلته تلك الثورات في مجتمع متجانس، لطالما عرف بتسامحه، وبأزهر كان عنواناً للتقارب بين المذاهب في المنطقة

القاهرة - محمد خير

«وكان العشرات من الطالبات المقيمت في المدينة الجامعية بأزهر أسبوت قد تظاهرن أمس، احتجاجاً على اعتناق إحدى الطالبات المذهب الشيعي». هذا جزء من خبر نشرته صحيفة «الشروق» المصرية في عددها الصادر في الثالث من الشهر الجاري، تحت عنوان «إحالة طالبة متهمه بالتشيع على التحقيق وإقالة مديرة المدينة الجامعية في أزهر أسبوت».

وعلى ما يبدو من العنوان، فقد اتخذت الإدارة إجراءات حاسمة ضد التشيع المزعوم للطالبة الأزهرية. في الماضي، كانت صيغة «الاتهام» تراوح بين «نشر المذهب الشيعي» إلى «العمالة لإيران»، لكن في ظل الدستور المصري الجديد، ذهبت مسألة «الاتهام» إلى أبعد من ذلك؛ فالدستور الحالي لم يكتف بما نصت عليه الدساتير السابقة بأن «الإسلام دين الدولة»، بل أضيفت إليه المادة 220، التي تُعيد «تفسير الشريعة» إلى «مصادرها المعتمدة في مذاهب أهل السنة والجماعة»، لتتحول بذلك مصر رسمياً، من «دولة مسلمة» إلى «دولة سنّية»؛ فليس مفاجئاً أن يصير مجرد اعتناق مذهب آخر، اتهاماً.

طريق طويل قطعته مصر منذ تشكيل لجنة دستور 1923، أول الدساتير المصرية. اللجنة التي شكلت من 30 عضواً، منهم 6 مسيحيين، وعضو يهودي، جاءت تجسيداً لـ«الوحدة الوطنية» التي سعت إليها ثورة 1919، وشعارها الشهير «الدين لله والوطن للجميع».

لكن اللجنة، مع ذلك، لم تعجب الوفديين. وسماها سعد زغلول في حينه «لجنة الأشقياء». فيما انتقد الليبراليون تعيين «دين رسمي للدولة». ومع أن صيغة «الإسلام دين الدولة» جاءت في موقع متأخر من الدستور الأول، المادة 149 منه، لكنها تقدّمت مع الزمن، ومع الدستور تلو الدستور، إلى أن ارتفعت إلى المادة الثانية من الدستور، وأضيف إليها «مذهب أهل السنة والجماعة»، في

ظل حكم إخواني يواجه أحداثاً طائفية تتسارع وتيرتها.

في السابع من الشهر الجاري، كان اعتداء القوات الأمنية بالخرطوش والغاز على مقر الكاتدرائية المرقسية في القاهرة، الحدث الأول من نوعه في تاريخ مصر. كانت الكاتدرائية تستضيف تشييع ضحايا أحداث الخصوص شمالي القاهرة؛ آخر الحوادث الطائفية في مصر، عندما هاجمت الشرطة الجمع لمنع تحركه ورداً على الهتافات الغاضبة ضد «حكم المرشد»، فسقط قتيل جديد. وأعلن البابا الجديد، تواضروس الثاني، اعتكافه، في حدث يبدو أنه سينتشر في ما بعد؛ إذ بينما تعصف الحساسيات الطائفية المتواترة في مصر منذ سنوات،

يأتي الحكم الإخواني تنويجاً لتلك الحالة؛ فالجماعة، الطائفية حكماً، ترى خصومها أيضاً كطوائف لا كسياسيين أو أحزاب؛ ولا تراهم كسياسيين أو ليبراليين، بل كـ«مسيحيين» أو «فلول» أو «التراس» أو «بلطجية».

وضع بانس بالمقارنة مع ما كان يسميه المؤرخون «مصر الكوزموبوليتانية»، التي خلت من تنوعها بالتدرج، بداية من حرب 48 ونزوح اليهود المصريين، تحت وطأة اعتداءات نفذها ضدهم الإخوان المسلمون، أشهرها تفجير حارة اليهود في القاهرة في أيار 1948. وتصاعدت هجرة اليهود أكثر مع ثورة تموز، قبل أن يسهم العدوان الثلاثي على مصر وسياسات التأميم في رحيل الجاليات الأجنبية تباعاً، وأبرزها

## 92.600 مسجد و3126 كنيسة

يبلغ عدد الكنائس في مصر، وفقاً لدليل الكنائس، 2626 كنيسة، من بينها 1326 كنيسة أرثوذكسية و1100 كنيسة بروتستانتية و200 كنيسة كاثوليكية. فيما يقول باحثون من بينهم المستشار حسين أبو عيسى، إن هناك قرابة 500 كنيسة تعمل تحت اسم جمعية قبطية يجري إشهارها في وزارة التضامن الاجتماعي، ليكون العدد الإجمالي 3126 كنيسة، وهو الرقم الأقرب لترجيحات الباحث في شؤون المواطنة سليمان شفيق. ويضاف إليهم، وفقاً للباحث في الشؤون القبطية يوسف رامز، 21 ديراً للرجال يضم 2100 راهب و9 أديرة للسيدات تضم 600 راهبة، وهي تابعة للطائفة الأرثوذكسية.

أما عدد المساجد، فيبلغ وفقاً للإحصاءات الرسمية، قرابة 92,600 مسجد، منها 64676 مسجداً تحت ولاية وزارة الأوقاف، والباقي مساجد أهلية وصغيرة أو ما يطلق عليها في مصر «زاوية».

ووفقاً لسليمان شفيق، فإنه ما بين نيسان 2011 والشهر نفسه عام 2013، قُتل نحو 59 قبطياً، بينهم 28 في ماسبيرو و4 في أبو قرقاص و6 في إمبابية و12 في منشية ناصر وواحد في ليبيا وآخر في دهشور و7 في الخصوص، إضافة إلى جرح 714 آخرين في الحوادث نفسها، أي ما يعادل قتيلاً و18 جريحاً كل شهر، فضلاً عن نهب ممتلكات 114 أسرة، في 580 حادثاً طائفيًا منذ عام 1972 وحتى الآن.

## الحرب الأهلية: ناقوس خطر يدق الأبواب

القاهرة - رانيا ربيع الصبد

أحداث العنف الطائفية لم تعد مستغربة في مصر، لكن الحادثة الأخيرة في مدينة الخصوص التابعة لإحدى محافظات القاهرة الكبرى، كان لها وقع وأثر مختلف، بعدما رسم أحد شباب الأقباط صليباً معقوفاً على معهد أزهرى، وهو ما قابلته المسلمون باعتداءات على الجنازة والكنائس، التي تعد من أهم الرموز الدينية المسيحية في مصر. ما بين وجوه عابسة وقلقة ولاهية، التقت «الأخبار» عدداً من المواطنين للوقوف على آرائهم وتوقعاتهم لأزمة الفتنة الطائفية في مصر. جميعهم أبدوا تخوفهم على مستقبل العلاقة بين المسلمين والأقباط، وخشية من استمرار العداء والفتنة وتحولهما إلى حرب أهلية.

سلمى الطويل، طالبة دراسات عليا، رأت أن المصريين يمارسون الفتنة الطائفية في تعاملاتهم اليومية، وتقول: «أنا كفتاة مسلمة، لاحظت أن هاتفى المحمول

لا يحتوي على اسم واحد لزميل أو زميلة قبطيين؛ فاكتشفت أنني أيضاً أعاني فتنة طائفية». سلمى تشبه الفتنة الطائفية في مصر بالجرح المكشوف، مؤكدة على ضرورة الاعتراف أولاً بجروح الفتنة الطائفية ومعرفة أسبابها ومن ثم إجراء جراحة لها، رافضة الاكتفاء بمنطق «إننا نبوس راس بعض ونكتفي بالهتاف مسلم ومسيحي إيد واحدة»، داعية إلى تنظيف الجراح أولاً لمدواتها. «مش هنسيبها للإخوان. هما عايزين كل معارضيتهم يسبوا وده مش هيجصل»، ثم يعلو صوت سلمى فجأة كأنها تخاطب المواطنين قائلة: «مصر مش محتاجة تولع، كفاية كده. ارحموا هذه البلاد الطيبة». وتعلن تخوفها بشدة من أن تقود هذه الأزمات المتكررة البلاد إلى حرب أهلية.

أحمد عبد المنعم، طالب بكلية هندسة، يرى أن الحديث عن الفتنة الطائفية في مصر بهذا الشكل «الفظ»، ما هو إلا تحريض إعلامي وشحن للمواطنين كي يواجهوا بعضهم بعضاً، محملاً

## انتشار السلاح بين المواطنين وغياب الأمن من أسباب تأجيج هذه الأحداث

الداخلية الجزء الأكبر من وزر ما يحدث لـ«تواطئها وعدم تحركها لتأمين الجنازة في الكاتدرائية وجمع السلاح الذي انتشر أخيراً في البلاد». أحمد، الشاب الذي تلفحه شمره مصرية، يقول إن تخلف الشعب المصري وجهله هم ما يزيدان من الفتنة: «المواطنون يريدون أن يُصلحوا حال البلاد في يوم وليلة. وهذا أمر غير طبيعي بعد ما خلفه النظام السابق من فساد وأزمات مصطنعة». ويرى أن المسألة لا تتعدى كونها اختلاف

عقيدة لا أكثر ولا أقل. مع ذلك، يحمل أحمد هاجس الحرب الأهلية أيضاً، مبدئياً خشية من أن تطول الأزمة في البلاد، وتطور إلى حرب أهلية، ويضيف «وقتها هنقول على البلد يا رحمن يا رحيم لو قامت حرب أهلية».

وفيما يحمل أحمد عبد الجواد، مدرس التكنولوجيا، الجيل الجديد من الشباب مسؤولية ما يحصل، يصف هذا الجيل بأنه «بلا أخلاقيات ولا احترام للعادات والتقاليد». ويقول إن مثل هذه الأزمات تصيب البلاد بسبب ارتفاع نسبة البطالة بين شبابها، الذين بات العنف أذاتهم الوحيدة في المطالبة بحقوقهم ورفضهم وجهات النظر الأخرى.

عبد الجواد يرى أن الفتنة الطائفية مديرة، وأن عوامل خارجية هي التي تسببت في حدوثها، وأن الشباب على استعداد للاستجابة لأيه ردود فعل عنيفة لتنفيس طاقتهم المكبوتة. يقول «الفتنة الطائفية قد تدمر الشعب إذا ما نجح من هم وراءها في تأجيجها، وسيحمل كل منا السلاح في وجه الآخر». فاطمة عبد